



Effect of financial imbalance on tax liability in long-term construction contracts (applied study)

أثر اختلال التوازن المالي على التحاسب الضريبي في عقود المقاولات طويلة الأجل

(دراسة تطبيقية)

م م حسن نايب ضاحي

Abstract The study aimed to identify the effect of the imbalance in the financial balance on tax accounting in long-term contracts, and to identify the nature of the financial balance and its role in raising the value of the company. The researcher studied the effect of the imbalance in financial balance on tax accounting by collecting the data of the applied study through the questionnaire distributed to 71 sample of accountants and auditors i

The study found that the achievement of financial balance in companies is built to find a combination between the financing property and the borrower in the capital structure and achieve a set of advantages, the most important of which is the low cost of capital and maximize the return on owners' rights.

The study also found that the increase in the value of companies when the increase in borrowing due to high tax savings and low borrowing costs and this resulted in low cost of financing property.

المستخلص:- هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الاختلال في التوازن المالي على التحاسب الضريبي في عقود المقاولات طويلة الأجل، والتعرف على طبيعة التوازن المالي ودوره في رفع قيمة الشركة. وقد قام الباحث بدراسة اثر الاختلال في التوازن المالي على التحاسب الضريبي من خلال جمع بيانات الدراسة التطبيقية من خلال الاستبانة التي وزعت على 71 عينة من المحاسبين والمدققين في شركات المقاولات.

وتوصلت الدراسة الى ان تحقيق التوازن المالي في الشركات من خلال ايجاد توليفة بين التمويل الممتملك والمقترض في هيكل رأس المال ويتحقق عن ذلك مجموعة من المزايا وأهمها تدنية كلف رأس المال وتعظيم العائد على حقوق الملاك.

كما توصلت الدراسة الى ان ارتفاع قيم الشركات عند زيادة نسبة الاقتراض نتيجة ارتفاع الوفر الضريبي وتدنية كلف الاقتراض وهذا انتج عنه انخفاض كلف التمويل الممتمك.

المقدمة : يعد استمرار الشركة في نشاطها أحد الأهداف الأساسية للإدارة والأطراف الأخرى المرتبطة بها، وأن شبح الإفلاس يراود العديد من الشركات، الأمر الذي دفع الكثير من الكتاب والمحليلين الماليين الى البحث عن أسباب عدم كفاءة القرارات المالية التي تتخذها إدارة الشركة وأهمها القرارات التي تتعلق بمصادر التمويل طويلة الأمد ومدى ملاءمتها للمجال الاستثماري التي نشأت من أجله، والمتعلقة بمصادر التمويل طويلة الأمد التي تشكل أساس (تحديد) هيكل رأس المال وصولاً الى هيكل تمويل متوازن قادر على الوفاء بالاحتياجات المالية للشركة (توفير سيولة لأغراض تنفيذ المشاريع الاستثمارية) والالتزامات المالية الخارجية بما يمكنها من الوفاء بهذه الالتزامات وتجنب الوقوع في الإعسار المالي. وبالشكل الذي يعكس قدرة الشركة على الاستمرار في السوق باعتباره أحد عوامل جذب المستثمرين.

يتمتع نشاط المقاولات بصفات وخصائص تميزه عن غيره من أنواع الأنشطة الأخرى حيث تحصل شركات المقاولات على قيمة المشروع (العقد) من صاحب العمل على دفعات وذلك وفق شهادة مهندس الزبون المعتمدة في هذا الصدد.

تعد الضرائب مورداً مهماً من موارد الدولة، وتكتسب الضرائب أهميتها هذه من اعتبارها ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية لا تنبع من ذهن المشرع وتفكيره فحسب. بل من المجتمع والبيئة التي تطبق فيها، حيث يكون للكيان الاقتصادي والاجتماعي تأثير مباشر على المنظومة الضريبية السارية معه، ويكون لتلك المنظومة الضريبية دوراً بارزاً في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

استناداً الى ما تقدم فان الدراسة الحالية تسعى الى توضيح أثر الاختلال في التوازن المالي على التحاسب الضريبي في عقود المقاولات عن طريق هيكل رأس المال. ولغرض الاحاطة بالموضوع قسم البحث الى اربعة مباحث تناول الاول منهجية البحث والدراسات السابقة واختص الثاني التأطير النظري للبحث وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، وجاءت الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية الدراسة

1- المشكلة الدراسة

تشير المراجع العلمية المتخصصة في الدراسات المالية الى ان هيكل رأس المال وتحديد ومقداره في الشركات يتأثر بمجموعة من العوامل تختلف درجة تأثيرها من شركة الى أخرى، ومن قطاع الى اخر ومن بلد الى اخر (الزبيدي وسلامة، 2014، ص29).

نظرية التوازن لهيكل التمويل والتي تؤكد على احلال التوازن بين التأثيرات الايجابية للوفر الضريبي والذي يتحقق نتيجة الاعتماد على الدين في عمليات التمويل، واعتبار فائدة ذلك الدين مصروف تتحمله

قائمة الدخل، والتأثير السلبي لتكلفة الإفلاس والذي ينشأ بسبب زيادة الاعتماد على الدين (الزبيدي، 2008، ص573).

فالقدره التي يجب ان يحققها التوازن المالي لضمان اعلى قيمة سوقية لها من خلال محصلة التوازن بين الأثر الايجابي الذي تحدثه القيمة الحالية للوفر الضريبي، وانعكاس ذلك على زيادة القيمة السوقية للشركة، والأثر المضاد السلبي الذي تسببه تكلفة الإفلاس وقدرتها بالضغط على القيمة السوقية للشركة وتخفيضها بسبب زيادة المخاطر المالية الناشئة عن زيادة معدل الخصم (الزبيدي وسلامة، 2014، ص33).

تتبلور مشكلة الدراسة في كيفية تحقيق التوازن المالي وأثره على التحاسب الضريبي في عقود المقاولات، وتتأثر تلك العقود بهيكل رأس المال وينتج عن ذلك الأثر اختلال في المعاملة الضريبية في سنوات اعادة التوازن المالي نتيجة تعرض تلك العقود لا عادة هيكله رأس المال، مما يؤدي الى غياب الاستراتيجية والرؤية الواضحة لدى الشركات في ما يتعلق بهيكل التمويل الامثل.

2- اهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على اثر الاختلاف في التوازن المالي على التحاسب الضريبي في عقود المقاولات طويلة الاجل وينقسم هذا الهدف الى اهداف فرعية كما يلي:

- 1- التعرف على طبيعة ومفهوم التوازن المالي في شركات المقاولات العراقية
- 2- بيان مدى تأثير إعادة التوازن المالي على التحاسب الضريبي
- 3- بيان مدى تأثير كل من التمويل الممتهك والمقترض على التحاسب الضريبي
- 4- بيان دور إعادة التوازن المالي في رفع قيمة شركات المقاولات العراقية في نشاط التشييد.

3- اهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية التي يحظى بها التوازن المالي ودوره في إعادة هيكلة الشركات كون التصنيف للأصول والخصوم وتبويب بنود الإيرادات والمصاريف يمثل دعامة أساسية متينة ترتكز عليها عمليات التحاسب الضريبي. ومن ثم بيان إعادة التوازن المالي على إيضاح الرؤيا لدى إدارة الشركات تجاه هيكل التمويل الامثل وبالتالي رفع قيمة المنشأة .

4- فروض الدراسة في ضوء العرض السابق للمشكلة وتحقيقاً لأهداف الدراسة يسعى الباحث الى اختبار الفرض الرئيسي التالي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتوازن المالي على التحاسب الضريبي في عقود المقاولات طويلة الاجل.

ويمكن تقسيم هذا الفرض العام الى الفرضين الفرعيين التاليين:

- أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لا عادة التوازن المالي على التحاسب الضريبي.
- ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للهيكل المالي على التحاسب الضريبي

ت- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لا عادة التوازن المالي على رفع قيمة المنشأة.

5- مجتمع وعينة الدراسة

لقد جرى اختيار اثنين من الشركات المقاولات العاملة في العراق والتي تعمل في القطاع المقاولات وبما يخدم الجانب التطبيقي للبحث، وقد جاء اختيار الشركتين من خلال سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار الفترة من سنة (2006-2010)

ثانيا: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة الدعامية الرئيسية للبحوث العلمية في اطارها النظري العام وفي جوانبها التطبيقية، فهي تساهم في اغناء ودعم الاسس النظرية للموضوع مجال البحث بما تحمله من طروحات وجدل وتدعم الجوانب العلمية من خلال ما تقدمه من اساليب وادلة تجريبية وقد زودت الدراسات حول التوازن المالي بمقاييس ومؤشرات لإعادة الهيكلة المالية وهيكل رأس المال ومؤشرات عن التحاسب الضريبي وتم تقسيم الدراسات السابقة الى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الاجنبية وعلى النحو التالي:

1-دراسات باللغة العربية

1-1دراسة (محجوب، 2011)

"أثر إعادة الهيكلة المالية على تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الاداء لتعظيم الربحية في الشركات الصناعية"

تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة وأهداف وأساليب إعادة الهيكلة المالية ومنهجية تنفيذها وتأثير إعادة الهيكلة المالية على الإيرادات ومن ثم على الربحية. وتحسين الهياكل المالية ومعالجة أوجه القصور من خلال برامج إعادة الهياكل المالية.

توصلت الدراسة الى ضرورة وجود أليات وضوابط للتفعيل دور برنامج إعادة الهيكلة في معالجة تعثر الشركات من خلال إيجاد نصوص تشريعية لحماية الشركات المتعثرة من خطر الافلاس وإيجاد الية لتمويل الشركات المتعثرة من خلال إنشاء صندوق اقتراض متخصص وذلك بالتنسيق مع إحدى المؤسسات المصرفية المتخصصة.

1-2دراسة (عبد الغفار، 2011)

القياس المحاسبي والضريبي لأرباح عقود المقاولات طويلة الاجل

تهدف هذه الدراسة الى عرض لأسس القياس المحاسبي والضريبي لعقود المقاولات طويلة الأجل، مع التعرض لمشكلة قياس وتحديد الأرباح من وجهة النظر المحاسبية والضريبية، واستعراض الآراء والبدائل المختلفة ثم محاولة اختيار البديل المناسب.

توصلت الدراسة الى ان اختلاف في تحديد التكلفة الفعلية واجبة الخصم في كل فترة ضريبية سواء من الناحية المحاسبية أو الضريبية، سيؤدي الى صعوبة تحديد نسبة الالتزام ومن ثم اختلاف تقدير الإيرادات من حالة الى أخرى.

1-3دراسة (أبو بكر،2012)

" مشاكل تحديد الوعاء الضريبي لعقود المقاولات الانشائية وسبل معالجتها بالاعتماد على المعيار المحاسبي"

تهدف هذه الدراسة الى دراسة واقع الحال في الدوائر الضريبية لعملية تحديد الوعاء الضريبي مع الشركات المقاولات الانشائية والمشاكل المصاحبة لهذه العملية وطرح المقترحات المناسبة القائمة على الطرق العلمية السليمة التي تستند على المعايير المحاسبية الخاصة بنشاط المقاولات الانشائية لحل هذه المشاكل.

توصلت الدراسة الى ضرورة اعتماد السلطة الضريبية على التقارير المالية المقدمة من قبل المكلفين ومنها نشاط عقود المقاولات الانشائية في تحديد الوعاء الضريبي ومبلغ الضريبة باعتباره طريقة علمية ودقيقة، والابتعاد قدر الامكان عن اتباع أسلوب التقدير الاداري بوصفه لا يستند على أسس سليمة وثابته.

2-دراسات باللغة الاجنبية

2-1دراسة (Barniv&Samuel،2010) "The optimal capital structure"

هذه الدراسة (هيكل رأس المال المثالي) أجريت على مجموعة من (71) شركة من شركات الاعمال العامة في المملكة المتحدة بهدف تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل اللازمة لتمويل الاستثمارات، فقد وجدت هذه الدراسة ان شركات الاعمال العامة مقارنة بالشركات الخاصة تعتمد على مصادر التمويل طويل الامد وخاصة (القروض، الاسهم) مما يجعل كلفة التمويل نسبيا معتدلة مقارنة بالمنظمات الخاصة ،التي تكون تكلفة التمويل منخفض فيها نتيجة اعتمادها بشكل غالب على مصادر التمويل المقترضة الطويلة والقصيرة الامد.

توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من نسبة الاقتراض وكلفة التمويل في مستوى العائد على الاستثمار في حين كان التأثير سلبيا على المخاطرة النظامية التي تتعرض لها شركات الاعمال الخاصة على وجه التحديد.

2-2دراسة (Solomon،2012)

"Leverage and The Cost of Capital"تهدف الدراسة الى دراسة (الرافعة المالية وكلفة

رأس المال) أي الاستخدام الأمثل للاقتراض وحدوده وأثر التغير فيه على كلفة التمويل. وتوصلت الدراسة إلى انه لا صحة للفرضيات القائلة باستقرار هذه الكلفة رغم اختلاف مستويات الرافعة المالية وخلصت الدراسة الى ان كلفة التمويل غير مستقرة عن الهيكل المالي للمنشأة .

وانها ترتفع مع ازدياد الرافعة المالية وعند تجاوز الهيكل المالي المستوى الامثل الذي تصبح معه كلفة التمويل في أدنى مستوى لها ، وعند تجاوز نقطة الهيكل المالي الأمثل تصبح مصاريف الفائدة على الدين أكبر من كلفة التمويل.

التعليق على الدراسات السابقة

بالرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تركز التحاسب الضريبي، وكذلك مع تسليط العديد من الدراسات الضوء على الربح المحاسبي لشركات المقاولات، يتضح اهمية الاثار التي يحدثها الربح المحاسبي على التحاسب الضريبي وكذلك هيكل رأس المال بهدف تحديد المزيج الامثل لمصادر التمويل التي تعتمد على مصادر التمويل المقترضة وايضاً الرافعة المالية الاستخدام الامثل للاقتراض واثره على كلفة التمويل وعند تجاوز نقطة الهيكل المالي تصبح مصاريف الفائدة على الدين اكبر من كلفة التمويل.

الدراسة الحالية تسعى الى بيان أثر اختلال التوازن المالي على التحاسب الضريبي من خلال دراسة هيكل رأس المال والمعالجة الضريبية لشركات المقاولات.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

1- طبيعة ومفهوم التوازن المالي وهيكل رأس المال

تسعى الشركات على اختلاف أنشطتها إلى تحقيق نوع من التوازن المالي كهدف مبدئي كونه يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، ويحقق لها الامان المالي في الأمد البعيد، وهذا بدوره يؤدي الى تعظيم قيمتها السوقية، ولتحقيق ذلك لابد من تمويل المخزون السلعي الخاص بها وموجوداتها الثابتة عن طريق مصادر تمويل ذات كلف منخفضة الأمر الذي يؤدي الى تعظيم ربحيتها، ومن ثم تتجنب عدم التسديد أو عدم الملاءمة (ملاءمة أنواع الأموال المستخدمة لطبيعة الموجودات التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها).

وقبل بيان مفهوم التوازن المالي وماهيته يرى الباحث لابد من الاشارة الى انه يقسم الى نوعين هما: (عفيفي، 2002: 24)

- التوازن المالي قصير الامد: وهذا التوازن يتعلق بكل من النقدية (الخزينة) والموجودات المتداولة الاخرى ومصادرها قصيرة الامد.
- التوازن المالي طويل الامد: والذي يمكن تحديده من خلال هيكل رأس المال أي (التمويل طويل الامد) الذي يستخدم في تغطية الاستثمارات طويلة الامد.

1-1 مفهوم التوازن المالي

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية العمومية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الموجودات ومصادر تمويلها، وتقوم فكرة التوازن المالي طويل الأمد أو ما يطلق عليه (التوازن المالي لهيكل التمويل) على ايجاد نوع من التوازن بين مصادر التمويل المملوكة والمقترضة والتي يتم من خلالها خفض كلف

رأس المال. التي ينتج عنها زيادة في معدل العائد على الاستثمار الذي يؤدي الى تعظيم القيمة السوقية للمنشأة.

عرف التوازن المالي بأنه ذلك الهيكل الذي يؤدي الى تدنية كلفة الاموال الى اقل حد ممكن، اي ايجاد نسبة من التمويل تحقق التوازن بين كل من الاموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي الى تدنية كلفة التمويل الى ادنى حد ممكن مما يؤدي الى تعظيم قيمة المنشأة، ومن ذلك يمكن استنتاج ان عدم التوازن المالي أو الخلل المالي ينتج عنه عدم كفاية المقبوضات لمواجهة المدفوعات المطلوبة، الامر الذي يترتب عليه وقوع الشركة في العسر المالي المؤدي الى تصفيتها. (Van Horne, 1998: 335) وايضا عرف التوازن المالي على أنه: الحالة التي يظل معها صافي التدفقات النقدية موجبا بعد سداد كافة الالتزامات الشركة طويلة الامد، وهذا هو التوازن المحقق لليسر المالي والقدرة الإيفائية للمنشأة (العبيدي، 2011، ص11).

ويتفق الباحث مع (العبيدي، 2011، ص11) حيث عرفه هو المزيج من التمويل الممترك والمقترض الذي يجعل المعدل الموزون لكلفة التمويل في ادنى حد ممكن، واذا ما نجحت الشركة في تحقيق ذلك تمكنت من تعظيم ثروة المالكين المتمثلة بأسعار الأسهم العادية عن طريق زيادة ربحية السهم الواحد الذي يقابل بالزيادة في العائد المطلوب والذي ينعكس في القيمة الحقيقية للأسهم العادية.

1-2 أهمية التوازن المالي

تهدف شركات الاعمال الى تحقيق التوازن المالي لأنه يؤمن تمويل احتياجات الاستثمار الثابت بأموال طويلة الأمد ويضمن سداد الديون ويحمي بطريقة تلقائية من العسر المالي، وعندما يتحقق التوازن المالي يتحقق توازن مستقر بين المتحصلات (التدفقات الداخلة) والمدفوعات (التدفقات الخارجة). وتعظيم القيمة السوقية للشركة وصافي الثروة نتيجة تدنية معدل كلفة التمويل الذي يؤدي الى تعظيم العائد على حقوق الملاك، وخفض الكلفة المرجحة لرأس المال وإمكانية الحصول على الاموال اللازمة للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة (العبيدي، 2011، ص13).

1-3 هيكل رأس المال

ان اختلاف مصادر تمويل هيكل رأس المال، وعدم تجانسها يمنح الشركات فرصة التنويع والمفاضلة بينها بهدف تحقيق المزيج الأمثل لهيكل رأس المال ذلك الذي يوازن بين العائد والمخاطرة الناتجة عنه، ويؤدي الى تحقيق اقصى قيمة ممكنة للشركة. ورغم تعدد مصادر التمويل أمام الشركات فلا زال الاهتمام قائماً على اساس تشكيل هيكل رأس المال بين أموال الملكية، وأموال الدين لهذا التنويع من التأثير على تكلفة الأموال التي تعد المحدد الاساسي لقرارات الاستثمار.

وبناءً على يتناول البحث ماهية هيكل رأس المال من خلال النقاط التالية:

1-3-1 مفهوم هيكل رأس المال

1-3-2 مكونات هيكل رأس المال

1-3-1 مفهوم هيكل رأس المال

1-3-3 أثر هيكل رأس المال على التحاسب الضريبي

تتفاوت تشكيلة هيكل رأس المال بين الصناعات المختلفة بين شركة وأخرى، ولا توجد طريقة مباشرة توصل الشركات الى كيفية تشكيل رأس المال.

حيث يعرف رأس المال بشكل عام على انه حقوق صاحب الشركة على الشركة نتيجة ما قدم لها من رأس مال عند تكوين أو بدء النشاط (الجليلي وآخرون، 2000: ص 50).
أما رأس المال الشركات فيعرف بأنه المبالغ التي يدفعها اصحاب المشروع للبدء بالمشروع ويتكون من الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

وان هيكل رأس المال هو عبارة عن مصطلح يطلق على الطريقة التي تمول الشركة بها اصولها من خلال مزيج من حقوق الملكية والمديونية، ويتم وصف هيكل راس المال بحساب نسبة كل من حقوق الملكية والمديونية الى رأس المال، ويمكن وصفه ايضاً بحساب معدل الرفع المالي للشركة. ولهيكّل رأس المال علاقة مباشرة بمتوسط تكلفة رأس المال وهو احد عناصر تقييم الشركات، فتغير الهيكل يتغير المتوسط وبالتالي تتغير قيمة الشركة (ملو العين، 2011، ص 305).

1-3-2 مكونات هيكل رأس المال

يمكن تقسيم مكونات هيكل رأس المال من حيث مصادر الحصول عليها الى: (الزكي، 2011، ص ص 3-4)

- مصادر التمويل الخارجي: بأنه عملية تمويل الاستثمارات الجديدة في الشركة بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتتم زيادة رأس المال بإصدار الأوراق المالية طويلة الاجل من الأسهم سواء الاسهم العادية أو الممتازة التي تمثل تمويل خارجي بحقوق الملكية، إصدار السندات، أو الاقتراض من المصادر المختلفة والذي يمثل التمويل بالدين.
- مصادر التمويل الداخلي: يعني به تلك الأموال الناتجة من العمليات الجارية، أو من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية. وعلى هذا الاساس يمكن التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي وهما:

■ التمويل الحقيقي: وهو الذي يتحقق من العمليات الجارية من خلال زيادة رأس مال الشركة باقتطاع حصة من الربح المتحقق لمدة زمنية غير محددة بعد خصم الضريبة المترتبة، وقبل أن تتم عملية توزيع الربح الصافي إذ يتخلى مالك الشركة أو المساهم عن هذه الحصة لزيادة رأس مال الشركة والتي يطلق عليها الأرباح المحتجزة وتعد تمويل داخلي بحقوق الملكية.

■ التمويل غير الحقيقي: وهو الذي يتحقق من مصادر عرضية، منها يتأتى من مزايا واعفاءات ضريبية والتي تنص عليها القوانين الضريبية مثل المعاملة الضريبية للإهلاك، ترحيل الخسائر والتي تعد عادة من أهم مصادر التمويل الداخلي في الشركة.

1-3-3 أثر هيكل رأس المال على التحاسب الضريبي

يعرف التحاسب الضريبي بأنه أحد مكونات النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ احكام التشريع الضريبي، فهو الذي يتولى تطبيق احكام التشريع الضريبي المتضمن للسياسة الضريبية والسعي لتجسيدها على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وعليه فإن مستوى أداء هذا النظام يشكل العامل المتحكم في مستوى تجسيد اهداف السياسة الضريبية على أرض الواقع لأن اهداف النظام الضريبي مهما كانت طموحة ومهما كانت ادواتها الفنية متقنة الاعداد والتنظيم ومصممة لتلبي احتياجات المصلحة العليا لأبناء المجتمع، فإن تجسيدها وترجمتها الى واقع ملموس يعتمد على وجود نظام فعال وكفاء للتحاسب الضريبي واي قصور أو خلل يرافق هذا النظام لابد ان ينعكس بشكل مباشر على فاعلية التحاسب الضريبي برمته وعلى قدرته في تحقيق الاهداف والنتائج المتوخاة منه (الخرسان وسعود، 2014، ص6)

اشتملت التشريعات الضريبية في الدول المختلفة على الحوافز الضريبية تلك التي يكون لها الأثر في أحداث وفورات ضريبية تساعد في هيكلة التمويل الداخلي لرأس المال، وتشجيع الاستثمارات والتي تأخذ أشكالاً متعددة كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وجذب الاستثمار. وفي ما يلي بعض الحوافز الضريبية (الزكي، 2011، ص ص 72-83):

- الحوافز الضريبية المتعلقة بتخفيض وعاء الضريبة: تتعلق سياسة الحوافز الضريبية المتعلقة بتخفيض الوعاء الخاضع للضريبة بفلسفة ما يعرف بالتكاليف واجبة الخصم حيث ان تخفيض مفهوم الايراد المتحقق والزيادة في التكاليف واجبة الخصم يؤدي الى تخفيض حجم الوعاء الضريبي، ومن ثم تخفيض حجم الضريبة واجبة السداد. فمثلاً يحقق ترحيل الخسائر الى الخلف استرداد الشركة جزء من الضرائب الدخل التي سبق سدادها في السنة، أو في السنوات السابقة، وبالتالي يوفر لها نقدية فورية قد تساعد على دعم المركز المالي للمنشأة وتوفير السيولة.
- الحوافز الضريبية للاستثمار بتخفيض الايرادات الخاضعة للضريبة: انتهجت العديد من التشريعات الضريبية المحفزة للاستثمارات سياسة التخفيض في الايرادات لتقليص حجم الوعاء الضريبي، وبالتالي حجم الضريبة واجبة الأداء تحفيزاً للاستثمار.

2- التحاسب الضريبي في شركات المقاولات والمشاكل المحاسبية

يعتبر قطاع المقاولات من أهم القطاعات في كل من الدول المتقدمة والنامية وذلك نتيجة لتأثيره المباشر على خطط القطاعات الأخرى عند تنفيذه الإنشاءات الخاصة بها في مواعيدها طبقاً لما هو محدد في خطة التنمية، وترجع أهمية أيضاً لارتفاع نسبة الاستثمارات.

والهدف الرئيسي من قطاع المقاولات هو تنفيذ المشروعات الاستثمارية المقررة وفي المواعيد المحددة لها، وفي حدود التكاليف المقررة، وتحقيق هذا القطاع لتلك الأهداف لا يؤدي الى نجاح هذا القطاع فحسب، بل الى نجاح خطة الدولة كلها في الوصول الى الأهداف الموضوعة اذ ان تحقيق الاستثمارات المقررة يعتبر العامل الرئيسي في نجاح الخطة لانها الدعامة الأولى لزيادة الدخل القومي وتحقيق

الرفاهية لجميع المواطنين وليس هناك أدلة على أهمية هذا القطاع أكثر من أنه يشترك مع أغلب القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين استثماراتها. (عزام، 2011، ص 16)

2-1 مفهوم قطاع المقاولات

هو اتفاق بين طرفين أو أكثر، فalcقد بشكل عام حسب المادة (73) من القانون المدني العراقي (ارتباط الإيجاب الصادر بقبول من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه تثبيت أثره في المعقود عليه) وقد تطرق القانون المدني العراقي إلى عقد المقاوله ضمن المادة (864) منه على أنه (عقد به يتعهد أحد الطرفين أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به الطرف الآخر).

وعقد الانشاء هو (اتفاق بين المالك "رب العمل" والمقاول ليقوم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال التي يحدد مواصفاتها الطرف الأول بقيمة معينة أو حسب التكلفة مضافاً إليها نسبة تمثل عائداً للطرف الثاني وذلك خلال مدة زمنية متفق عليها (أبو الحسن، 1986، ص 221)

أما القاعدة المحاسبية رقم (1) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق فقد عرفت عقد الانشاء على أنه (عقد تثبيت أو إنشاء موجود أو مجموعة موجودات تشكل مع بعضها البعض مشروعاً واحداً تحدد بموجبه العلاقة التعاقدية بين الطرفين أحدهما المالك "رب العمل" والآخر القائم بالتنفيذ المقاول أو المقاول الثانوي.

ويمكن تعريف قطاع المقاولات وفقاً للمعيار الدولي رقم (11) الخاص بعقود الانشاءات " هو عقود تم الاتفاق عليه بشكل محدد لإنشاء أصل أو تشكيلة من الأصول المترابطة أو المعتمدة على بعضها من حيث التصميم والتكنولوجيا والوظيفة أو الغرض أو الاستخدام النهائي لها (رجب، 2011، ص 21).

ويتميز نشاط المقاولات بمجموعة من الخصائص

1- يتم تنفيذ المقاولات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد ورغم أن هذين العنصرين يحيطان بسائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويؤثران على عملية التنبؤ واتخاذ القرار إلا أن طبيعة العمل في شركات المقاولات يبرز هذين العنصرين بشكل واضح وأن تأثير يرجع إلى طبيعة النشاط في حد ذاته.

2- يتميز بصعوبة التنبؤ بأسعار المدخلات الانتاجية لفترة طويلة مستقبلاً كما أن بعض عمليات الانشاء قد يكتنفها مخاطر في عملية التنفيذ نتيجة لطبيعة الأرض التي تم فيها التنفيذ (الخطيب، 1998، ص 269)

3- يتم الانتاج في الشركات الصناعية داخل الخطوط الانتاجية والورش وفقاً لمراحل الانتاج واضحة التسلسل ويختلف ذلك بالنسبة للشركات المقاولات، فالعمليات تتم دائماً في الموقع الذي يملكه الزبون أو تحدده الجهة صاحبة العمل، ويترتب على ذلك أن نشاط شركات المقاولات يكون موزعاً على مناطق متفرقة عن المركز الرئيسي، وقد يمتد إلى مدن أخرى وإلى دول أخرى أحياناً (المصري، 1998، ص 270)

2-2 مشاكل قطاع المقاولات والمحاسبة فيه

هناك عدة مشاكل تواجه قطاع المقاولات هما:

- 1- تعتبر عملية تقدير التكاليف من أهم الصعوبات التي تواجه شركات المقاولات نظراً لاختلاف المواصفات والشروط من عملية لأخرى.
- 2- نادراً ما يتم الانتهاء من أي عملية مقاوله دون حدوث تغيرات في بنود التعاقد الأصلية سواء بالإضافة بعض الاجزاء أو حذف بعضها واحياناً قد يمتد التغير الى اعادة تصميم مشروع العقد بالكامل ويتعلق ذلك على التكاليف.
- 3- اختلاف هيكل المنتج النهائي في كل عملية عن الاخرى بالرغم من احتمال التشابه بين مكونات الاساسية في كل منهما.
- 4- ظروف المخاطر وعدم التأكد حيث ان قطاع المقاولات من الانشطة التي تتميز بعدم التنبؤ بأسعار المدخلات لفترة طويلة ويتطلب ذلك ضرورة وجود ادارة تتفهم طبيعة هذا القطاع وتدرك كيفية مواجهة تلك الظروف.
- 5- اعتماد شركات المقاولات على مقاولي الباطن والعمالة المؤقتة.

3-2 مفهوم الربح المحاسبي لقطاع المقاولات

الربح المحاسبي هو صافي الربح أو الخسارة المتحققة خلال الفترة المالية قبل خصم الضرائب، ويتحدد هذا الربح وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتحدد معايير المحاسبة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. (د.سيد عطيتو محمد، 2008 ص22).

وكنتيجة للخروج على فرض الاستمرارية الى فرض السنوات المالية فإن عملية قياس ربح أو خسارة الفترة انما يتوقف تحديدها على عدة افتراضات ومبادئ والتي منها:
اساس الاستحقاق، الحيطة والحذر، التعبير الصادق، حيث يجب ان تعبر القوائم المالية والاحداث الاخرى التي يفهم تصورها أو من المتوقع ان تعبر عنها بصورة معقولة.

2-4 مفهوم الوعاء الضريبي بشأن قطاع المقاولات

يتحدد مفهوم الوعاء الخاضع للضريبة في ضوء تحديد مفهوم كل من الايرادات الخاضعة للضريبة والتكاليف والمصروفات واجبة الخصم، هذا الى جانب ما يتضمنه القانون الضريبي (وكذا القوانين الاخرى) من اعفاءات ضريبية (رجب، 2011، ص36).

2-4-1 نظريات تحديد الايراد الخاضع للضريبة:

يحكم تحديد المقصود بالإيراد الخاضع للضريبة في الفكر المالي نظريتين:

- نظرية المصدر (الاستغلال)

وفقاً لهذه النظرية يعرف الإيراد بأنه كل قوة شرائية نقدية جديدة تتدفق بصورة دورية خلال فترة زمنية معينة بحيث يمكن استهلاكها دون المساس بمصدرها، وعليه ووفقاً لهذه النظرية فإنه يشترط في الدخل الخاضع للضريبة ان تكون له صفة دورية ومن ثم فإن الأرباح الرأسمالية والإيرادات العارضة (سواء كانت حقيقية أو دفترية) لا تخضع للضريبة.

• نظرية الإثراء:

وفقاً لهذه النظرية فإن الإيراد الذي يخضع للضريبة يشمل الزيادة في القيمة الايجابية للمنشأة أو الشركة، حيث يتم تحديد صافي الربح على اساس الفرق بين فائض اصول المنشأة أو الشركة وصافي التزاماتها، بمعنى ان الدخل الخاضع للضريبة هنا ان يتحدد على اساس ربح الاستغلال العادي بالإضافة الى زيادة أو نقص يطرأ على الأصول وعناصر رأس المال عند اعداد الميزانية سواء كانت الزيادة أو نقص فعلية أو دفترية (الناتجة عن إعادة التقدير) (رجب، 2011، ص 37).

2-4-2 التكاليف والمصروفات واجبة الخصم

يقصد بالتكاليف ما يجب خصمه من الإيرادات للوصول الى صافي الربح، وله علاقة مباشرة بتكلفة السلع التي تنتجها المنشأة أو الشركة، أو الخدمة التي تؤديها. ويقصد بالمصروفات كل ما يجب خصمه من الإيرادات ولكن ليس له علاقة مباشرة بتكلفة السلعة أو الخدمة مثل مصاريف البيع والمصروفات الإدارية (رجب، 2011، ص 37).

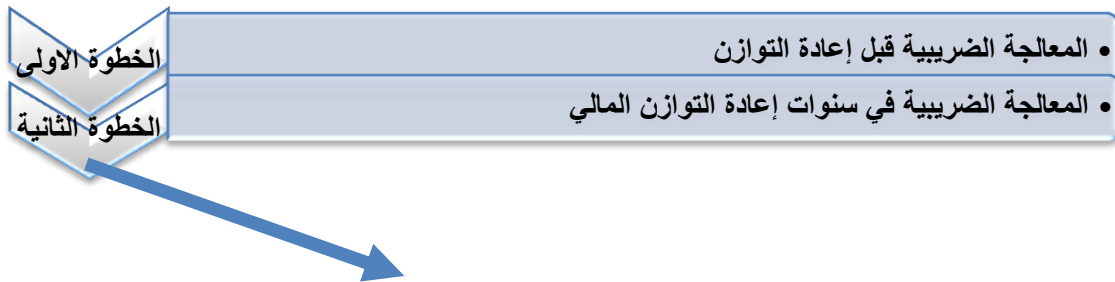
2-4-3 الاعفاءات الضريبية

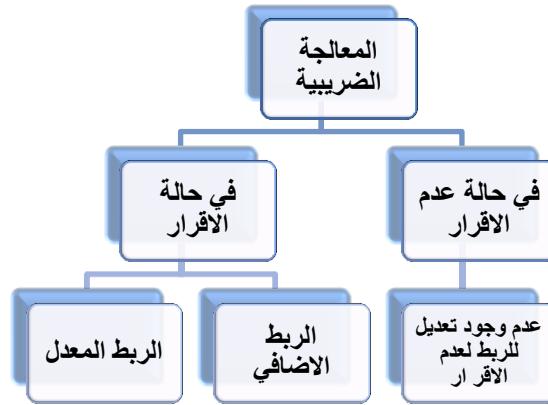
من الامور المسلم بها عند الكتاب، انه كما وان للضريبة هدفاً مالياً والمتمثل في تمويل الخزانة العامة الا ان المشرع الضريبي لاعتبارات اقتصادية واجتماعية قد يتنازل جزئياً عن الاهداف المالية للضريبة بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية والتي تؤخذ اشكالاً وصوراً متعددة منها اعفاءات ضريبية دائمة واعفاءات مؤقتة.

اعفاءات ضريبية معينة، واعفاءات اخرى لأنشطة معينة
خصم ضريبي، تأجيل لالتزام الضريبي، سعر ضريبي خاص

2-5 المعالجة الضريبية لعقود المقاولات

ويمكن عرض اثر المعالجة الضريبية لعقود المقاولات بالشكل الاتي :





الشكل (1) من اعداد الباحث

2-5-1 حالة الإقرار:

هو قيام مصلحة الضرائب بأخطار المكلف موسى به بالعلم الوصول لغرض قيامه بتجهيز كافة المتطلبات اللازمة للفاحص الضريبي للاطلاع عليها لغرض ربط عناصر الضريبة أو لغرض العلم بتاريخ الفحص والوصول ومعرفة عناصر ربط الضريبة وقيمتها.

يقصد بالإقرار الضريبي كشف يقدمه المكلف في مواعيد محددة يقوم بالإفصاح من خلاله عن دخله الإجمالي وصافي دخله الخاضع للضريبة ويتم إعداد الإقرار بما يتماشى مع قوانين وتعليمات ضريبة الدخل (Jones, 2004 : 347) .

وقد ألزم المشرع العراقي في الفقرة (2) من المادة (27) من قانون ضريبة الدخل المعدل كل شخص مسجل أو غير مسجل وله دخل يخضع للضريبة أن يقدم تقريراً عن دخله قبل اليوم الأول من حزيران من السنة التقديرية إذا لم يطلب منه تقديمه بإخطار خطي أو بإحدى طرائق النشر . ولا تعني البيانات التي ترد بإقرار المكلف النهائية في مواجهة الإدارة الضريبية وذلك بسبب مصلحة المكلف في تقليل قيمة الوعاء (البطريق، 2005، ص59) .

حيث نجد القانون يخول السلطة المالية صلاحيات واسعة في التحري والمعاينة والاطلاع ولها إن تعدل الإقرار ، (للسلطة المالية أن تتحرى وتتأكد عن دخل المكلف الحقيقي وتبحث عن مصادره في محل وجودها ولها أن تطلب المعلومات من أي شخص تعتقد بأن لديه ما يفيد في تقدير الضريبة على أي من المكلفين (مادة 28 ، فقرة 2 : قانون ضريبة الدخل) .

وقد فرض المشرع عقوبات شديدة على تسجيل بيانات غير صحيحة في هذه الإقرارات بهدف التهرب من دفع الضريبة ، لذلك يلزم المشرع صاحب العمل (فرد أو منشأة) بتقديم إقرار عن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يحصل عليها العامل أو الأرباح والفوائد التي يحصل عليها أصحاب الأسهم والسندات (عبد المجيد، 1996، ص254) .

ورغم كون هذا الأسلوب يسمح بمعرفة دقيقة للمادة الخاضعة للضريبة ، إلا انه يفرض على المكلف القيام بعمل معقد تنتج عنه أعباء إضافية (مثل اجور المحاسبين القانونيين) ، (قدي، 2011 ، ص 52) .

1- الربط الاضافي:

يشمل الفحص الضريبي على فحص الدفاتر والمستندات لكافة العمليات الاقتصادية والمالية التي قامت بها المنشأة خلال فترة الفحص ويشمل كافة الملفات التي يتم تقديم اقرار عنها والهدف الاساسي لها يتمثل في تحديد موضوعي والعادل والدقيق للربح أو الايراد والضرائب المستحقة على الممول أو المنشأة الفحص. والتي تستند على مجموعة من المعايير مثل معيار الشمول والتكامل اذا يمتد الفحص فيه الى فحص النظام المحاسبي والمستندي والرقابي للتأكد من صحة وسلامة السجلات الدفاتر الحسابات المتعلقة بها ويمثل التكامل العلاقات التشابكية والترابطية التي تربط الوقائع المالية والاقتصادية بالنظام المستندي والنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.

2- الربط المعدل: هو الاقرار لربط الضريبة والالتزام بأدائها بالموعد القانوني المعدل على ان تسدد من واقع الاقرار اي ان عملية الفحص الضريبي للدفاتر والمستندات لم تعد مرحلة أولى أمام الادارة الضريبية وإنما تبدأ من الممول الذي يعد الدفاتر والحسابات والتي تفحص من قبل المحاسب ويستخرج نتيجة اعمال الشركة وعليه فأداره الضريبية تتأكد من صحة ما جاء بهذا الاقرار من ناحية رقابية. وهذا الاسلوب من الفحص جعل الممول والمحاسب شريكين في عملية الفحص والتحليل والتقييم للقوائم المالية والسجلات والدفاتر وحسابات المنشأة محل الفحص بالاعتماد على القواعد المقررة في التشريع الضريبي وفقاً للقواعد والاصول والمبادئ والسياسات المحاسبية المألوفة والمتعارف عليها مهنياً لغرض التأكد من صحة صافي الربح بالإقرار الضريبي المعد من الممول والمعتمد من المحاسب. والتأكد من سلامة الضرائب المربوطة وفقاً للإقرار لتحديد الايراد الموضوعي والعادل والدقيق.

2-5-2 عدم الاقرار: هو عدم قيام المأمورية المختصة بأخطار الممول بكتاب موصى به بعلم الوصول لغرض قيامه بتجهيز كافة المتطلبات اللازمة للفاحص الضريبي للاطلاع عليها لغرض ربط عناصر الضريبة أو لغرض العلم بتاريخ الفحص والوصول ومعرفة عناصر الربط الضريبة وقيمتها.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية: تتناول الدراسة التطبيقية امكانية تحقيق التوازن المالي في الشركات وذلك من خلال التطبيق في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهذه الشركات هي شركة النخبة للمقاولات العامة وشركة الامين للاستثمارات العقارية.

1- نبذة تاريخية عن شركتي عينة البحث

شركة النخبة للمقاولات العامة:

شركة مساهمة خاصة تأسست في 2001/7/26 برأس مال قدره 100000000 دينار تقوم الشركة بالقيام بكافة اعمال المقاولات، تم زيادة رأس مالها ليصبح الى 400000000 دينار في سنة 2010.

شركة الامين للاستثمارات العقارية:

شركة مساهمة خاصة تأسست في 2002/5/6 برأس مال قدره 100000000 دينار تقوم الشركة بالقيام بكافة اعمال المقاولات.

2- دراسة هيكل رأس مال الشركتين عينتي البحث

تمثل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمع الدراسة فقد تم اختيار الشركتين (شركة النخبة للمقاولات العامة وشركة الامين للاستثمارات العقارية) وتحديد مدة الدراسة ب(5) سنوات شملت المدة من (2006-2010)

وسيتم تناول الدراسة كما في الفقرات الآتية

تحليل كلف التمويل كمعدلات خصم

تحليل كلف التمويل يراد منها معدلات الخصم التي تستند اليها الدراسة لتحديد قيمة الشركة لذا سيشمل التحليل كل من كلف التمويل المقترض طويل الاجل وكلف التمويل الممتلك، وما تسفر عنه من نتائج التحليل عليها في مادة الدراسة، مثل استخدام كلفة التمويل الممتلك (KU) كونه معدل خصم استخراج قيمة المنشأة غير مرفوعة (VU) واستخدام (K) المعدل الموزون كونه معدل يساعد في تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركة

1- كلف التمويل المقترض

تحدد كلف التمويل المقترض طويل الاجل في كل من:

سعر الفائدة على القروض طويلة الاجل K_D و وزن التمويل المقترض طويل الاجل في هيكل راس المال $(D_1 / D_1 + E)$ والوفر الضريبي $(1-T)$

وقد بلغت الفائدة على القروض طويلة الاجل خلال مدة الدراسة (12,5%) ، وبلغ متوسط وزن التمويل المقترض لشركة النخبة للمقاولات العامة (6%) أما لشركة الامين للاستثمارات العقارية فقد كان (25%)، في حين كان متوسط المعدل الموزون لكلفة التمويل المقترض (5%) للشركة النخبة للمقاولات العامة ، أما شركة الامين للاستثمارات العقارية فبلغت (1,8%) وكما مبين في الجدول (1). ويلاحظ من نتائج هذا الجدول ان شركة النخبة للمقاولات العامة تستخدم التمويل المقترض في هيكل رأسمالها أعلى من شركة الامين للاستثمارات ، وان نسبة الدين المقترض في الشركة الأولى بلغت (25%) كمتوسط أما الشركة الثانية فأن نسبة الرافعة فيها قد بلغت (6%) كمتوسط وهي نسبة متدنية مقارنة مع الشركة الأولى.

جدول(1)

كلفة التمويل المقترض

الشركة	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
وزن التمويل	0.05	0.06	0.04	0.8	0.07	0.06

						المقترض	العقارية الاجنبي للاستثمارات
0.005	0.008	0.004	0.0025	0.006	0.008	المعدل الموزون لكلفة التمويل المقترض	
0.25	0.23	0.33	0.30	0.38	0.27	وزن التمويل المقترض	
0.018	0.02	0.021	0.024	0.026	0.020	المعدل الموزون لكلفة التمويل المقترض	

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركات.

2- تحليل كلف التمويل الممتهك

نصجاً مع ما تتطلبه الدراسة فانه سيجري تحليل كلف التمويل الممتهك للشركات المدروسة خلال فترة الدراسة، على افتراض ان هذه الشركات ليست مرفوعة اولاً، وإنما يتم تمويلها تمويللاً ممتكاً بالكامل، وثانياً سيتم تحليل الكلف عندما تكون الشركات مرفوعة.

ويختلف التحليل الممتهك عن التحليل للتمويل المقترض والسبب في ذلك يعود الى المكونات أو المتغيرات المتعددة المطلوبة في حساب هذه الكلف والتي تشمل كلاً من:

K_U : كلف التمويل الممتهك للشركات غير المرفوعة والمحسوب بموجب نموذج (CAPM) والذي يتطلب حساب بيتا غير المرفوع (B_U).

R_U : معدل العائد على الاستثمار والمحسوب بقسمة الأرباح الصافية على مجموع الموجودات.

B_U : معامل بيتا للشركات غير المرفوعة والمحسوبة بقسمة الانحراف المعياري لمعدل عائد الشركة على الانحراف المعياري لمعدل عائد السوق مضروباً بمعامل الارتباط بين معدل عائد السوق ومعدل عائد الشركة.

B_F : معامل بيتا للشركات المرفوعة، اذ يجري التحليل على شركة تستخدم التمويل المقترض في هيكل رأس مالها والذي يؤدي الى تعرضها الى مخاطرة نظامية إضافية وهي المخاطرة المالية النظامية التي تتمثل في ذلك الجزء من الرافعة المالية الذي ينطوي على التزامات مالية (فوائد) والتي بدورها ترفع المخاطرة النظامية للشركة، وبالنتيجة ارتفاع كلفة التمويل الممتهك، اذ تعتمد المخاطرة النظامية المالية (B_F) على كل من المخاطرة النظامية للإعمال

(B_U) في الشركة، ووزن التمويل المقترض الى التمويل الممتهك (نسبة الدين الى حق الملكية).

B_L : وتستخدم معامل بيتا المرفوعة (B_L) لغرض حساب كلفة التمويل الممتهك للشركة المرفوعة والتي تساوي حاصل جمع المخاطرة النظامية للإعمال (B_U) مع المخاطرة النظامية المالية (B_F).

K_e : كلف التمويل الممتهك الشركات المرفوعة والمحبوب بنموذج (CAPM) والذي يتطلب حساب بيتا المرفوعة (B_L).

$K_e(E / E+D)$: ويحسب المعدل الموزون لكلفة التمويل الممتهك من حاصل ضرب كلفة التمويل الممتهك K_e في وزن التمويل الممتهك.

جدول (2)

المعدل الموزون لكلف التمويل الممتهك

الشركة	مؤشرات كلف التمويل الممتهك	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
النخبة للمقاولات العامة	R_j	0.22	0.23	0.052	0.115	0.111	0.16
	K_U	0.12	0.169	0.10	0.22	0.15	0.12
	K_e	0.131	0.165	0.255	0.228	0.271	0.210
	وزن التمويل الممتهك	0.91	0.90	0.95	0.92	0.93	0.92
	المعدل الموزون لكلفة التمويل الممتهك	0.121	0.199	0.243	0.245	0.18	0.165
الامين للاستثمارات العقارية	R_j	0.06	0.117	0.113	0.287	0.184	0.141
	K_U	0.117	0.170	0.233	0.225	0.287	0.206
	K_e	0.142	0.17	0.23	0.265	0.397	0.168
	وزن التمويل الممتهك	0.62	0.71	0.65	0.63	0.73	0.66
	المعدل الموزون لكلفة التمويل الممتهك	0.99	0.111	0.167	0.155	0.255	0.157

المصدر : الجدول من اعداد الباحث

ويترتب على نتائج التحليل المبينة في الجدول (2) التي تتضمن مؤشرات حساب كلف التمويل الممتهك، اذ يظهر هذا الجدول ان كلفة التمويل الممتهك لشركة النخبة للمقاولات العامة على افتراض أنها غير مرفوعة (K_U) تتراوح بين (12% - 15%)، وان متوسط فترات عينة الدراسة لهذه الشركة بلغ (12%)، وهي اقل من متوسط العائد النقدي على الاستثمار (R_j) والبالغة (16%). أما شركة الامين للاستثمارات العقارية فقد كانت كلفة التمويل الممتهك لها على افتراض أنها غير مرفوعة تتراوح بين (11,7%-28,7%)، ومتوسطها يساوي (20,6%) وقد بلغ معامل بيتا لكل من شركة النخبة للمقاولات والامين للاستثمارات العقارية B_U (0.121)، (0.175) على التوالي، ومعدل العائد على السوق للفترة يساوي (8,60%) وعند احتساب معامل بيتا B_L ، لكلا الشركتين ظهر انه يساوي (0,16)، (0.252) على التوالي.

وبذلك فقد بلغ متوسط الموزون للتمويل الممتهك شركة النخبة للمقاولات (92%)، من هيكل رأس المال أما شركة الامين للاستثمارات العقارية فقد بلغ المتوسط لحجم التمويل الممتهك (66%)، اما متوسط

المعدل الموزون لكلفة التمويل الممتهك فبلغت (16,5%)، للشركة الأولى، أما الشركة الثانية فأن المعدل الموزون لكلف التمويل الممتهك الخاص بها بلغ (15%)، وهنا نلاحظ ان متوسط كلف التمويل الممتهك للشركة المرفوعة أعلى من المتوسط كلف التمويل الممتهك للشركة غير المرفوعة وينسب متفاوتة، إذ كان فرق التغير في معدل العائد على الملاك في الشركة الأولى (3,9%)، في حين كان التغير في الشركة الثانية للمعدل العائد على الملاك (3,7%)، لذا يتضح جلياً من خلال هذه النسب أن معدل العائد الذي يطلبه الملاك سوف يتغير، وذلك تبعاً لنسب حجم الاقتراض.

تطبيق معادلة التوازن المالي

لغرض تحديد النسبة اللازمة للاقتراض والتي يمكن من خلالها إجراء عملية التحليل، يتطلب ذلك تطبيق معادلة التوازن المالي على بيانات الشركات المبحوثة، وهي كالآتي:

التوازن المالي =

معدل الضريبة (هيكل رأس المال - التمويل الممتهك) / الفائدة على الدين = Δ معدل الخصم (هيكل رأس المال - التمويل الممتهك) + Δ قيمة السهم (هيكل رأس المال - التمويل الممتهك) + كلف المتابعة والالتزام

يلاحظ من بيانات الشركات المبحوثة وعمليات التحليل التي أجريت عليها قد توفرت لدينا المعلومات اللازمة عن معادلة التوازن المالي، إذ ان متوسط هيكل رأس المال للفترة كان يساوي (534,1)، مليون دينار النخبة للمقاولات العامة، الامين للاستثمارات العقارية فيبلغ (623,5) مليون دينار والتمويل الممتهك وحسب المعادلة فهو مجهول ويمكن التعويض عنه بالحرف (س)، اما الفرق بين معدل سعر السهم الحقيقي والسوقي خلال فترة الدراسة قد بلغ في النخبة للمقاولات العامة (2%)، انخفاض في القيمة السوقية، بينما لا يوجد هناك فروقات في قيم أسهم الامين للاستثمارات العقارية، وكذلك الفرق بين معدل الخصم (كلفة رأس المال) للشركة الأولى على افتراض اعتمادها على التمويل الممتهك فقط، ومعدل الخصم عند اعتمادها على التمويل المقترض إضافة الى التمويل الممتهك والذي بلغ (1,7%)، في حين بلغ الفرق في معدل الخصم للشركة الثانية (1%)، اما كلف المتابعة والالتزام فقد بلغت (1,3) مليون دينار للشركة الأولى و (1,2) مليون دينار للشركة الثانية. ومن خلال هذه النتائج والتي تم تطبيقها في المعادلة، تم استخراج قيمة (س)، للشركات النخبة للمقاولات العامة والامين للاستثمارات العقارية التي بلغت (276,1)، (347,2) مليون دينار على التوالي وهذه القيمة تمثل التمويل الممتهك وعند تقسيمها على هيكل رأس المال نحصل على نسبة التمويل الممتهك من هيكل رأس المال وبالتالي تتحدد لنا نسبة التمويل المقترض والتي بلغت (45%) للشركة الأولى و (50%) للشركة الثانية، لذا سيجري التحليل على هيكل رأسمال الشركات الفعلي لكي تحسب وتحلل المتطلبات الاساسية والمتمثلة في كل من الوفورات الضريبية وقيمة الشركة.

3- تحديد الوفورات الضريبية

يوضح الجدول (3) مبلغ الدين للشركات عينة الدراسة على افتراض أنها تستخدم التمويل المقترض في هيكل رأس مالها بنسبة (45%)، (50%)، وقد تم الاستعانة بهذا الجدول في نتائج تحديد الوفر الضريبي في الجدول (4) والذي يتضح فيه ان الشركات عينة الدراسة تحقق قيمة حالية للوفورات الضريبية أعلى كلما ازدادت نسبة الاقتراض وكذلك نسبة الضريبة والتي ستساهم في ارتفاع قيمة الشركة بمقدار الزيادة في القيمة الحالية للوفورات الضريبية.

جدول(3)

مبلغ الدين بنسبة اقتراض 45% و 50% للشركات (مليون دينار)

الشركة	شركة النخبة للمقاولات العامة 45%	شركة الامين للاستثمارات 50%		
هيكل رأس المال	مقترض	ممتلك	مقترض	ممتلك
2006	233,72	277,41	341,45	341,45
2007	230,61	286,76	397,54	397,54
2008	244,25	275,41	347,96	347,96
2009	261,05	258,65	351,23	351,23
2010	230,1	285,4	362,67	362,67
المتوسط	239,946	276,726	360,17	360,17

المصدر : الجدول من اعداد الباحث

ويبين الجدول (3) انه عند استخدام الاقتراض بنسبة 45% في شركة النخبة للمقاولات، فان المتوسط سوف يبلغ (239,946) مليون دينار، وعند مقارنته مع متوسط مبلغ الدين الذي بلغ عند نسبة اقتراض 6% (33,6) مليون دينار، كما هو الحال بنسبة للشركة الثانية اذ ان استخدامها للقروض بنسبة 50% فأن المتوسط سيبلغ (360,17) مليون دينار بعد ما كان (225,9) مليون دينار.

جدول (4)

الوفر الضريبي للشركات عينة الدراسة بنسبة اقتراض 45% و 50% (مليون دينار)

الشركة	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
النخبة العامة للمقاولات	71,88	76,65	72,09	73,62	77,98	74,44
PVT						

الامين العقارية	للاستثمارات	PVT	124,6	122,7	120,5	112,8	125,0	121,0
			6	8	4	2	3	22

المصدر : الجدول من اعداد الباحث

ان ارتفاع نسبة الاقتراض وبلاستفادة من طرح الفائدة من الوعاء الضريبي لدخل الشركات، فان القيمة الحالية للوفورات الضريبية والمبينة في الجدول (4) ترتفع ايضاً، فقد بلغ المتوسط العام للشركة النخبة للمقاولات العمدة (74,44) مليون دينار عند نسبة اقتراض 45% وشركة الامين للاستثمارات العقارية (121,022) مليون دينار عند نسبة اقتراض 50% ، وإذا ما قورنت هذه القيم مع القيم الحالية للوفورات الضريبية للشركات عند نسبة 6%، 25% المبينة في الجدول (1)، يلاحظ ان الوفرات الضريبية قد ارتفعت بمقدار (69,67) مليون دينار للشركة الأولى و (39,61) مليون دينار للشركة الثانية. ان هذه الزيادة في القيمة تمثل القيمة المضافة الى قيمة الشركة فيما لو استخدمت التمويل المقترض في هيكّل راس مالها وبوجود الضرائب البالغة نسبتها (35%)⁽¹⁾ على دخل الشركات المبحوثة والمبينة في الدراسة الحالية.

4- تحديد قيمة الشركة

يظهر الجدول (5) قيمة الشركات عينة البحث عند نسب اقتراض 45%، 50% اذ تم تحديد هذه القيم عن طريق قيمة الشركات ممولا تمويلا ممتلكاً (V_U) والمبينة في الجدول (5) مضافاً إليها القيمة الحالية للوفورات الضريبية (PVT) والتي تم تحديدها في الجدول (4) وتشير نتائج التحليل والتي تظهر قيمة الشركات والممولة تمويلاً ممتلكاً، مضافاً لها القيمة الحالية للوفورات الضريبية ومطروحاً منها قيمة كلف الوكالة، قد ارتفعت عند نسب الاقتراض 45% ، 50% وعند مقارنتها بقيمة الشركات التي تستخدم التمويل الممتلك نلاحظ ارتفاع قيمة الشركات في الجدول (5).

الجدول (5)

قيم الشركات بعد الوفر الضريبي والكلف (مليون دينار)

الشركة		2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
النخبة للمقاولات العامة	V_T	2611,3	1531,4	1035,5	951,4	1244,6	1474,8
الامين العقارية	V_T	3154,4	786,1	752,3	1162,4	769,6	1323,9

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

ويعزى السبب الى الاثر الايجابي للوفورات الضريبية وعلى الرغم من تعرض الشركة الى كلف الوكالة الا ان ارتفاع قيمتها هو بسبب التبادل بين الوفر الضريبي وكلف الوكالة.

ان قيمة الشركات عينة البحث قد ارتفعت عند استخدام التمويل المقترض في هيكل رأس مالها مقارنة بقيمة الشركات كونها ممولة تمويلًا ممتلكًا، ان هذا الارتفاع يمثل الأثر الايجابي للوفورات الضريبية على قيمة الشركات المبحوثة فمتوسط قيمة الشركات كان (1474,8)، (1323,9) مليون دينار وهي ممولة تمويلًا ممتلكًا، في حين ارتفع الى (1486,5)، (1348,7) مليون دينار على التوالي عند نسبة الاقتراض 6% ، 25% والى (1474,8)، (1323,9) مليون عند زيادة الاقتراض الى 45% ، 50%، وكما موضح في الجدول (5)، حيث ان قيمة الشركات التي تستخدم التمويل المقترض في هيكل رأس مالها ترتفع بمقدار القيمة المضافة من الوفورات الضريبية، اذ يلاحظ من هذا التحليل انه عند ارتفاع نسبة الاقتراض سيؤدي الى ارتفاع قيمة الشركات وعليه فان اثر الوفورات الضريبية كان اكثر ايجابية عند استخدام الاقتراض بنسبة 45% ، 50% عما كان عليه عند استخدام الاقتراض بنسبة 6% ، 25%.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- ان التوازن المالي يحقق الامان المالي في الأمد البعيد ويؤدي الى تعظيم قيمتها السوقية.
- 2- ان تحقيق التوازن المالي في الشركات يبني ايجاد توليفة بين التمويل الممتلك والمقترض في هيكل رأس المال، ويتحقق عن ذلك مجموعة من المزايا ومن اهمها تدنية كلفة رأس المال وتعظيم العائد على حقوق الملاك وارتفاع القيمة السوقية والاستخدام الامثل للموارد.
- 3- ان قطاع المقاولات يتسم باختلاف هيكل المنتج النهائي من كل عملية عن الاخرى ويتطلب ذلك وجود ادارة تفهم طبيعة هذا القطاع.
- 4- ارتفاع قيم الشركات عند زيادة نسبة الاقتراض نتيجة ارتفاع في الوفر الضريبي وتدنية كلف الاقتراض وهذا انتج عنه انخفاض كلف التمويل الممتلك.
- 5- اتسمت كلف التمويل المقترض (k_D) بالانخفاض والذي ادى الى انخفاض كل من كلفة التمويل الممتلك (k_E) ومتوسط المعدل الموزون لكلفة التمويل الا ان الشركات المبحوثة لم تستفد من التمويل المقترض.
- 6- تميزت الشركات المبحوثة بعدم تعرضها للعسر المالي لان نسبة الاقتراض المفترضة كانت ضمن الحدود المسموح بها.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة تحقيق التوازن المالي وذلك لأهمية في الشركة ولما يحققه من مزايا واهداف تتمثل في تخفيض كلف رأس المال تعظيم قيمة الشركة وترشيد وتنمية الثروة والاستخدام الامثل لموارد الشركة.

- 2- يجب اعتماد السلطة الضريبية على التقارير المالية المقدمة من قبل المكلفين ومنها نشاط عقود المقاولات الانشائية في تحديد الوعاء الضريبي ومبلغ الضريبة باعتباره طريقة علمية ودقيقة والابتعاد قدر الامكان عن اتباع اسلوب التقدير الاداري أو الجزافي بوصفه لا يستند على اسس سليمة وثابتة كما انه يؤدي غالباً الى ان تكون المبالغ المفروضة على المكلفين أرقاماً مبالغ فيها ومنافياً لواقع الحال.
- 3- مراعاة الاختلاف في تحديد معدلات الخصم المناسبة عند تحديد قيمة الشركة بإطار نظرية التبادل بالإضافة الى استخدام التمويل المقترض طويل الاجل في هيكل رأس المال للشركة لمساهمتها في تخفيض كلفة رأس المال وتعظيم قيمة الشركة.
- 4- العمل على الاستفادة من نتائج تحليل الوفر الضريبي باستخدام مؤشرات ونماذج التحليل والقياس التي تعبر عن المنافع والكلف الاضافية للاقتراض وذلك لغرض تحديد هيكل رأس المال الامثل.
- 5- العمل على تطوير نظام الفحص والتحليل الضريبي اللاحق لتقارير المكلفين والحسابات والمعلومات التي يقدمونها بحيث يضمن شمول نسبة كافية من المكلفين بهذا الفحص واكتشاف المخالفات المرتكبة والمسائلة عنها بهدف دفعهم للتصريح بمعلومات الكاملة والتصحيحية عن الدخول التي يحققونها.

قائمة المراجع

الكتب العربية

1. السعدي ، مروج طارق حسن ، تقدير الوعاء الضريبي باستخدام طريقة التقدير الذاتي ، بحث دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2007 .
2. البطريق، يونس احمد ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، بلا طبعة
3. فرحات، سعيد جمعة ، 2000، الاداء المالي لمنظمات الاعمال - التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض ،السعودية.
4. رمضان ، إسماعيل خليل إسماعيل ، المحاسبة الضريبية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2002 ، ط 1 .
5. عبد المجيد ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، اقتصاديات المالية العامة ، جامعة المنصورة ، 1996 ، ط 2 .
6. نور والشريف ، عبد الناصر وعليان ، الضرائب ومحاسبتها ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ط 1 .

الرسائل والاطاريح

1. أبو بكر، زيتو عولا، 2012، مشاكل تحديد الوعاء الضريبي لعقود المقاولات الانشائية وسبل معالجتها بالاعتماد على المعيار المحاسبي رقم (1).

2. الحبشي، مصطفى عبد المحسن، 2002، التوازن المالي في عقود الانشاءات الدولية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون العام 0
3. الجميلي، ايام عزيز، 2009، استجابة مراقب الحسابات لمخاطر الرقابة في عقود الانشاء، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المعهد العربي للمحاسبين القانونيين 0
4. الزبيدي، شذى عبد الحسين، 2009، العلاقة بين هيكل رأس المال ومقسوم الارباح وأثرها في لا تماثل المعلومات، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال 0
5. الزبيدي وسلامة، حمزة الزبيدي، حسين سلامة، 2014، اختبار أثر بعض العوامل المحددة لهيكل رأس المال دراسة تحليلية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، مجلد 28، عدد 1، ص 29.
6. الزكي، لمياء كمال محمود محمد، 2011، دراسة تحليلية لدور التشريعات الضريبية في هيكل رأس المال الشركات وأثرها على القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص ص 3-4.
7. الشحات، نظير رياض، 2012، العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية الاسعار الاسهم، دراسة تطبيقية، جامعة المنصورة بدمياط، عميد كلية التجارة، أستاذ إدارة التمويل والبنوك 0
8. القريشي: فتحية مزهر، (2006)، أشكال التمويل طويل الاجل وكفاءة السوق المالية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص 42.
9. العبيدي، سفيان جواد، 2011، المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق التوازن المالي للمنشأة، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة 0
10. بعاج، قاسم محمد عبد الله، 2011، أثر فاعلية نظم المعلومات في التحاسب الضريبي - دراسة تطبيقية.
11. عبد العظيم، منى سعيد، 2008، المشكلات الضريبية لإعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام ومقترحات علاجها -دراسة ميدانية.
12. علك، فخرية كاظم، 2010، مدى الاخذ بمبدأ قانونية فرض الضريبة في إجراءات التحاسب الضريبي على الدخل الشركات العراق، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية 0
13. فوزي، أمينة محمود، 2005، دور المعلومات المحاسبية في إعادة الهيكلة المالية - دراسة تطبيقية.
14. محجوب، هالة إبراهيم مهدي عبد الله، 2011، أثر إعادة الهيكلة المالية على تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء لتعظيم الربحية في الشركات الصناعية -دراسة ميدانية.

15. ملو العين، علاء محمد عبد الله، 2011، دراسة العلاقة التأثرية بين هيكل رأس المال وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات وتعظيم قيمة الشركة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 1، العدد 2، ص305.

Articles

1. Dan S. Dhaliwal, 2008, **Capital Structure On The Choice of Accounting Methods**", The accounting review, Vol. 55, No 1, <http://www.jstor.org/discover/10.2307/246172?uid,at> 8-11-2013.
2. Ezra Solomon, 2012, " **Leverage and The Cost of Capital**" **Journal of Finance**, vol. 18, issue 2, pages 273-279. <http://www.afajof.org/membership/join.asp>, at -11-2013.
3. Jules H. van Binsbergen , John R. Graham, and Jie Yang, 2011, **The optimal capital structure**", VOL. 3, NO 22, <http://www.scribd.com/doc/121832017/Capital-Structure-and-Firm-Value>. at 21-9-2013.
4. Jones, Sally M., principles for taxation , for business and investment planning , 2004 .